

مقتل 22 شخصاً بسبب التعذيب،
بينهم 19 على يد قوات النظام السوري
في كانون الثاني 2017

ارتفاع حصيلة ضحايا التعذيب عما كانت
عليه قبل اتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 2 شباط 2017

محتويات التقرير:

أولاً: منهجية التقرير.

ثانياً: ملخص تنفيذي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

شكر وعزاء

أولاً: المقدمة:

منذ عام 2011 حتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات من أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم. كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقرباءهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لابدّ من تطبيق مبدأ ”مسؤولية الحماية“ بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ومازالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تُرتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها“.



بناءً على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.

نرجو الاطلاع على [منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان](#) في توثيق الضحايا عبر الرابط التالي:

ثانياً: ملخص تنفيذي:

رغم دخول اتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 30/ كانون الأول/ 2016، فإن الخروقات لم تتوقف، وبشكل رئيس من قبل النظام السوري، الذي يبدو أنه المتضرر الأكبر من استمرار وقف إطلاق النار، وخاصة جرائم القتل خارج نطاق القانون، والأفطع من ذلك عمليات الموت بسبب التعذيب، التي ازداد عدد ضحاياها مقارنة بالشهر الفائت قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وهذا يؤكد بقوة أن هناك وقفاً لإطلاق النار فوق الطاولة نوعاً ما، أما الجرائم التي لا يمكن للمجتمع الدولي وتحديدًا للضامنين الروسي والتركي أن يلحظها فهي مازالت مستمرة لم يتغير فيها شيء.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 22 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في كانون الثاني 2017، يتوزعون على النحو التالي:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية الشيعية): 19

باء: فصائل المعارضة المسلحة: 3

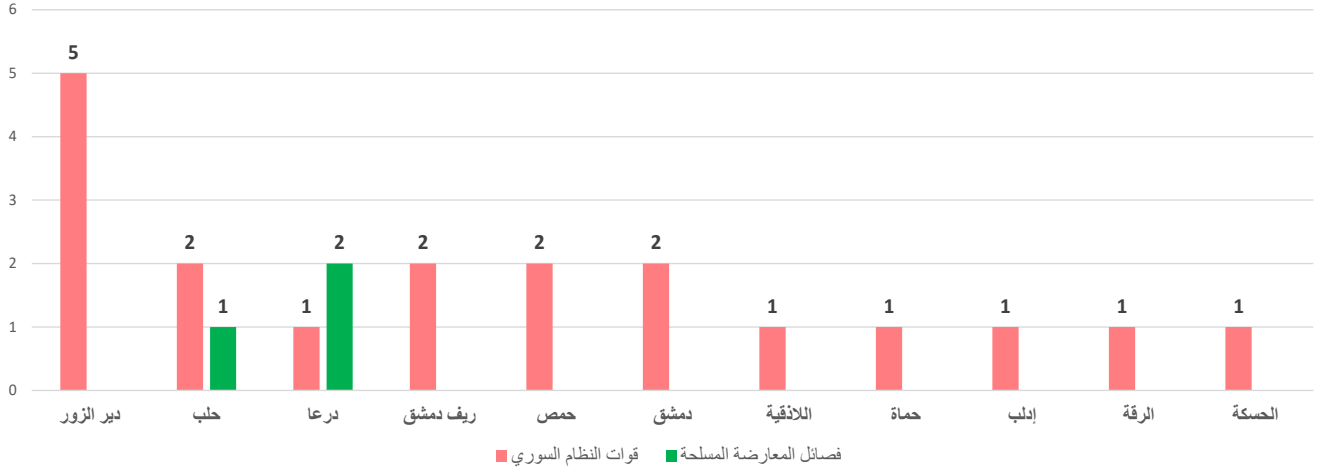
فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 وحتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تُستخدم ضد المعتقلين.

محافظة دير الزور سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 5 أشخاص، وتتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على النحو التالي:

3 في حلب، 3 في درعا، 2 في حمص، 2 في دمشق، 2 في ريف دمشق، 1 في إدلب، 1 في الحسكة، 1 في حماة، 1 في الرقة، 1 في اللاذقية.



تتوزع الضحايا بسبب التعذيب على المحافظات بحسب الجهة الفاعلة على الشكل التالي:



أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في كانون الثاني فهي:
طالب جامعي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:

طلاب جامعيون:



محمود إبراهيم حجو، طالب جامعي في كلية الآداب بجامعة دمشق، من أبناء قرية تل حلف الغمر بريف محافظة الحسكة، يبلغ من العمر 24 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري في عام 2012 أثناء مروره على أحد نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق، في يوم الأحد 8/ كانون الثاني / 2017 وردتنا معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في دمشق.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، -وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكنا من الحصول على معلومات عنه-، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس السلطات الحاكمة، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

مارست فصائل المعارضة المسلحة أفعال التعذيب، وهي تشكل جرائم حرب.



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

3

التوصيات:

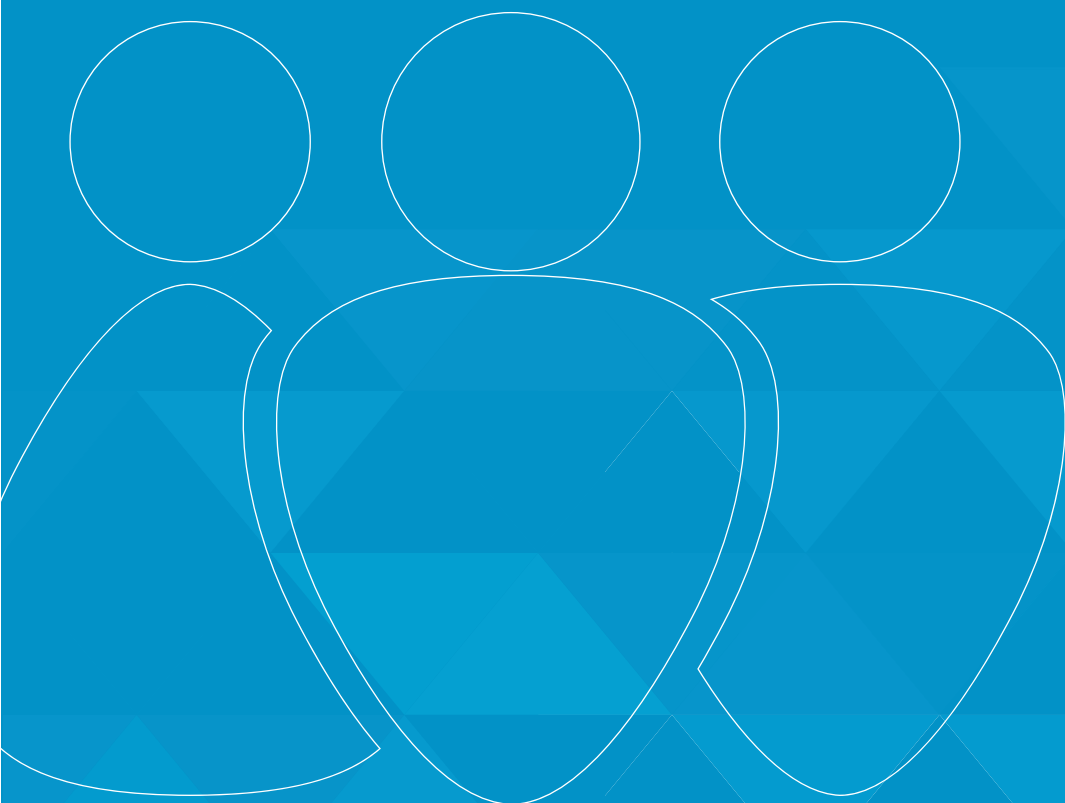
إلى مجلس الأمن:

1. يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
2. يجب فرض عقوبات على جميع القادة من مختلف الأطراف، الذين ثبت تورطهم في عمليات التعذيب، التي تخالف القانون الدولي الإنساني، وتخالف قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا وبشكل خاص القرار رقم 2042 والقرار رقم 2139.
3. يجب إلزام الحكومة السورية ومختلف الأطراف الأخرى بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
4. السماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى أي مكان داخل سوريا.

شكر وعزاء

خالص الشكر للأهالي والشهود والنشطاء الذين ساهموا بشكل فعال وخالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

